**البحوث الفصلية حول الظرفية الاقتصادية الخاصة بقطاعي الخدمات النفعية غير المالية و تجارة الجملة**

**دجنبر 2015**

1. **الخدمات النفعية غير المالية**
	1. **ارتسامات مسؤولي المقاولات الخاصة بالفصل الثالث لسنة 2015**

 خلال الفصل الثالث لسنة 2015، يكون النشاط الإجمالي لقطاع الخدمات النفعية غير المالية قد سجل، حسب % 35 من مسؤولي المقاولات،ارتفاعا، و حسب% 18 منهم انخفاضا. ويعزى هذا الارتفاع إلى التطور المزدوج لنشاط فروع " النقل البري و النقل عبر الأنابيب" و " الاتصالات".

ويكون تحسن النشاط الإجمالي لقطاع الخدمات غير المالية في نفس المنحى الإيجابي على الصعيد الخارجي وعلى مستوى الطلب.

و من جهة أخرى، اعتبر مستوى دفاتر الطلب لقطاع الخدمات النفعية غير المالية عاديا من طرف% 82 من مسؤولي المقاولات و ضعيفا من طرف% 16 منهم.

 فيما يتعلق بعدد المشتغلين، يكون قد عرف استقرارا حسب ثلاثة أرباع أرباب المقاولات. وفي هذا السياق، تكون قدرة الإنتاج المستعملة لمقاولات قطاع الخدمات قد سجلت نسبة %81  خلال الفصل الثالث لسنة 2015.

* 1. **توقعــات مسؤولي المقاولات الخاصة بالفصل الرابع لسنة 2015**

بالنسبة لتوقعات الفصل الرابع لسنة 2015، ينتظر أن يعرف قطاع الخدمات النفعية غير المالية حسب % 41 من أرباب المقاولات تحسنا في النشاط بينما يتوقع %11 منهم انخفاضه. وسوف يخص هذا التحسن المرتقب أساسا فروع " النقل الجوي " و " الأنشطة المعمارية و الهندسية " و" المطاعم".

من جهة أخرى، يتوقع %51 من المقاولين ارتفاع عدد المشتغلين خلال الفصل الرابع لسنة 2015، بينما يتوقع %45 منهم استقراره.

1. **قطاع تجارة الجملة**

**1.2. ارتسامات مسؤولي المقاولات الخاصة بالفصل الثالث لسنة 2015**

خلال الفصل الثالث لسنة 2015، تكون **مبيعات قطاع تجارة الجملة** قد عرفت، حسب % 44 من مسؤولي المقاولات ارتفاعا، و حسب% 31 منهم انخفاضا.

ويعزى هذا الارتفاع إجمالا إلى ارتفاع مبيعات " تجارة بالجملة لتجهيزات صناعية أخرى" و " أصناف أخرى من تجارة الجملة المتخصصة".

وفيما يخص عدد المشتغلين، يكون قد عرف حسب %52 من أرباب المقاولات استقرارا وحسب %40 منهم ارتفاعا.

كما أن مستوى المخزون من السلع قد اعتبر عاديا حسب % 76 من أرباب المقاولات و فوق عادي حسب %7 منهم فقط.

أما أسعار البيع في القطاع، تكون قد عرفت حسب % 80 من مسؤولي المقاولات استقرارا سجل أساسا على مستوى " تجارة المواد الغذائية و المشروبات و التبغ" و" أصناف أخرى من تجارة الجملة المتخصصة".

**2.2. توقعــات مسؤولي المقاولات الخاصة بالفصل الرابع لسنة 2015**

تشير توقعات رؤساء مقاولات **قطاع تجارة الجملة** إلى أن المبيعات ستعرف، حسب %59 منهم، ارتفاعا خلال الفصل الرابع لسنة 2015، وانخفاضا حسب %13 منهم. ويعزى هذا التحسن بالأساس إلى النمو المرتقب في أنشطة " تجارة بالجملة لتجهيزات صناعية أخرى".

ومن جهة أخرى، يتوقع %51 من المقاولين استقرار عدد المشتغلين خلال الفصل الرابع لسنة 2015، بينما يتوقع %4 منهم فقط انخفاضه.

وعلى صعيد مستوى دفاتر الطلب، يتوقع %85 من مسؤولي هذا القطاع أن يكون عاديا و حسب %4 منهم فقط يتوقع أن يكون فوق المستوى العادي.

أما بخصوص أسعار البيع، يتوقع %79 من تجار الجملة استقرارها، في حين، يتوقع %15 منهم انخفاضها.

**تجديد منظومة بحوث الظرفية لدى المقاولات**

في إطار سياسة تأهيل منظومتها للمعلومات الإحصائية، وتلبية لحاجيات المقاولات ومستعملي المعطيات الاقتصادية والاجتماعية بشكل أوسع، قامت المندوبية السامية للتخطيط ابتداء من الفصل الثاني لسنة 2015 بتحديث منظومة بحوث الظرفية الاقتصادية لدى المقاولات، ارتكز أساسا على توسيع مجال بحوث الظرفية لدى المقاولات ليشمل قطاعي الخدمات النفعية غير المالية وتجارة الجملة والتي كانت المعلومة الاقتصادية الظرفية غير متوفرة فيهما. وهكذا ستشمل البحوث الظرفية لدى المقاولات التي تنجزها المندوبية السامية للتخطيط فصليا قطاعات الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية والطاقة والبيئة والتشييد والخدمات النفعية غير المالية وتجارة الجملة.

وفي هذا السياق، وبعد دراسة معمقة لنتائج بحوث الظرفية الاقتصادية لدى مقاولات قطاعات التجارة بالجملة والخدمات النفعية غير المالية خلال الثلاث الفصول الأخيرة لسنة 2015 والتأكد من مدى تناسقها وجودة مؤشراتها الأساسية، ارتأت المندوبية السامية للتخطيط وتلبية لحاجيات مستعملي معطيات الظرفية الاقتصادية لدى المقاولات، أن تنشر النتائج الأولية لهذه البحوث في إطار هذه المذكرة التي تبرز ارتسامات مسؤولي مقاولات قطاعات تجارة الجملة والخدمات النفعية غير المالية الخاصة بالتطور الحاصل في نشاط هذه القطاعات خلال الفصل الثالث لسنة 2015، وكذا التوقعات الخاصة بالفصل الرابع لسنة 2015.

وتجدر الإشارة هنا أن بحوث الظرفية الاقتصادية لدى مقاولات قطاعات التجارة بالجملة والخدمات النفعية غير المالية تغطي كل التراب الوطني و تستهدف بالتوالي عينة تمثيلية مكونة من حوالي 450 و 600 مقاولة منظمة.